

التاريخ : 29 سبتمبر 2019
الإشارة : CCG/96/2019

المحترمين السادة/ بورصة الكويت

تحية طيبة وبعد،

وفقاً لأحكام الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، نرفق لكم ملحق رقم (9) نموذج الإفصاح عن التصنيف الإنثمي، بخصوص تقرير التصنيف الإنثمي الصادر من قبل وكالة فيتش عن البنك التجاري الكويتي.

علماً بأنه لا يوجد تغيير عن التصنيف الإنثمي السابق الصادر في شهر أكتوبر 2018. ونود أن ننوه أنه بموجب التقرير المذكور فقد تم تثبيت كافة التصنيفات الإنثمية للبنك، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مع أطيب التمنيات،،

تميم خالد الميعان
مدير عام - قطاع الالتزام والحكمة



نسخة إلى:
السادة/ هيئة أسواق المال المحترم - السيد/ مدير إدارة الإفصاح

ترجمة

ملحق رقم (٩)

نموذج الإفصاح عن التصنيف الإنثماي

ويعكس تصنيف "القابلية للنمو والإستدامة" التواجد المعتدل الذي يتمتع به البنك في سوق الخدمات المصرافية وتركيزات الميزانية العمومية والتوجه المتغير بشأن القروض المتعثرة وتاثير الربحية بالأوضاع الإقتصادية المحلية بشكل أكبر من نظرائه من البنوك الأخرى الحاصلة على تصنيفات انتقافية أعلى. ويشير هذا التصنيف أيضاً إلى كفاية وملائمة القاعدة الرأسمالية للبنك وكذلك فريق إدارة البنك الذي يتميز بالكفاءة والخبرة العالية ومعدلات السيولة الملائمة وإستقرار البيئة التشغيلية نوعاً ما.

ويواصل البنك جهوده نحو الاستفادة من الإستقرار النسبي للبيئة التشغيلية في الكويت بالرغم من تأثير انخفاض أسعار النفط على الأوضاع الإقتصادية. وقد يتاثر البنك بتراجع النمو الإقتصادي ولكن ترى فيتش أن مواصلة الحكومة لخطط الإنفاق الرأسمالي سوف تساهم بشكل جزئي في تخفيف الضغوط الإقتصادية.

ويحتفظ البنك بأقل نسبة من القروض منخفضة القيمة على مستوى القطاع المصرفي المحلي والتي بلغت نحو (%) حيث يقوم البنك بشطب القروض غير المنتظمة بمجرد أن تصبح قروض منخفضة القيمة ويبدأ البنك وبشكل سريع إلى إتخاذ إجراءات إسترداد هذه القروض. وتظل نسبة التغطية بالمخصصات للقروض غير المنتظمة ممتنعة نظراً للإجراءات الحصيفة المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي في هذا الشأن والتي تتطلب تكوين مخصصات عامة احترازية (بلغت 179.5 مليون دينار كويتي في نهاية النصف الأول من عام 2019).

ويحتفظ البنك ببعض أدوات ومؤشرات القياس التي تشير إلى مستويات رأس المال الأساسي الأعلى على مستوى القطاع المصرفي. وقد بلغت نسبة رأس المال الأساسي المحددة من قبل فيتش FCC للبنك 19.6% كما في نهاية النصف الأول من 2019، وتنظر هذه النسبة في وضعية مرحلة متجاوزة معدل النسب السائدة بين البنوك الكويتية والبالغة 15.3% كما في نهاية 2018. ومع ذلك، فإن التركيزات الموجودة على مستوى الميزانية العمومية تجعل البنك معرض وبصورة عالية للمخاطر على المستوى المحلي.

وشهد البنك التجاري الكويتي تحسناً في معدلات الربحية (بلغت نسبة الربح التشغيلي / نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 1.9% في عام 2018) والتي تتماشى مع معدل النسب السائدة بين البنوك الكويتية (والتي تبلغ 2% في عام 2018) ومع ذلك تظل معدلات الربحية تتاثر بتركيز قاعدة الأصول المدرة للربح كما هو واضح في النصف الأول من 2019 حيث أن مخصصات هبوط القيمة قد إلتهمت 83% من الربح التشغيلي قبل إحتساب مخصصات هبوط القيمة، وهذه النسبة ما تزال تتجاوز معدل النسب السائدة بين البنوك المحلية.